

Document: EB 2017/121/R.26/Rev.1  
Agenda: 11 (b)  
Date: 14 September 2017  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

### **William Skinner**

مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

### **Mikio Kashiwagi**

نائب الرئيس المساعد  
كبير الموظفين الماليين وكبير المراقبين الماليين  
دائرة العمليات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2403  
البريد الإلكتروني: m.kashiwagi@ifad.org

### **Advit Nath**

المراقب المالي ومدير  
شعبة المحاسبة والمراقب المالي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829  
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

### **Allegra Saitto**

مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2405  
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والعشرون بعد المائة  
روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

للموافقة

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الواردة في الفقرتين 26 و 27 من هذه الوثيقة، ورفع هذه التوصيات، بالإضافة إلى مشروع القرار بشأن تعديل المادة 13 من اللائحة المالية للصندوق الواردة في الملحق، إلى مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين، التي ستعقد في فبراير/شباط 2018، من أجل اعتمادها.

## استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام

### أولاً - موجز تنفيذي

- 1- أنشأ مجلس المحافظين الاحتياطي العام عام 1980<sup>1</sup> لمواجهة المخاطر المحتملة لتجاوز الالتزامات لموارد الصندوق نتيجة لما يلي:
  - التقلبات في أسعار الصرف؛
  - احتمالات التأخير في استلام مدفوعات خدمة القروض؛
  - احتمالات التأخير في استرداد المبالغ المستحقة للصندوق من استثمار أصوله السائلة؛
  - المخاطر المحتملة لتجاوز الالتزامات لموارد الصندوق نتيجة لتدني قيمة الأصول بسبب تقلبات القيمة السوقية للاستثمارات.
- 2- على مدى تاريخ الصندوق، أقر المجلس التنفيذي عدة عمليات تحويل (بين عامي 1980 و 1994)، مما رفع الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي. ولم يتم استخدام الاحتياطي العام أبداً.
- 3- ولقد كان الصندوق واعياً على الدوام للمخاطر المالية، واتخذت إدارة الصندوق عدة تدابير تخفف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من آثار مثل هذه المخاطر. وقد عزز ذلك الإطار المالي الذي يعمل الصندوق ضمنه، بما يتوافق مع ممارسات العمل الناشئة.
- 4- ومع إدخال نهج التدفقات النقدية المستدامة طويلة الأجل، كآلية لتحديد قدرة الصندوق على الالتزام، قلت أهمية الاحتياطي العام. ومنذ التجديد التاسع لموارد الصندوق، تم التخفيف من آثار مخاطر تجاوز الالتزامات لموارد الصندوق، عن طريق ضمان توافر سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الإجمالية للصرف.
- 5- وفقاً للمتطلبات المحاسبية، تعتبر الاحتياطيات مكون رأسمالي، وبوجه خاص مكون إيرادات محتفظ بها. وتمثل الاحتياطيات اعتمادات لإيرادات محتفظ بها (تراكم صافي الدخل السنوي). وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، مثلت الإيرادات المحتفظ بها رصيداً سالبا قيمته 391 مليون دولار أمريكي (بالقيمة الاسمية)، بينما مثل صافي رأس المال الإجمالي رصيداً إيجابياً بقيمة 7.8 مليار دولار أمريكي.
- 6- بالنظر إلى الإطار المالي السليم الذي يعمل ضمنه الصندوق، والقيمة الحقيقية لمكون رأسمالي مثل الاحتياطي، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المضمار، يُوصى بتعزيز الاحتياطي العام، واعتباره آلية مرنة لتخفيف آثار المخاطر ووضع تدابير احتياطية لتغطية المخاطر المالية الناشئة للصندوق، بما في ذلك تلك المتصلة

<sup>1</sup> قرار مجلس المحافظين 4-د/16.

بالأنشطة الافتراضية. وبالنسبة للسنة الحالية، تقترح إدارة الصندوق الإبقاء على الاحتياطي العام عند مستواه الحالي، وقدره 95 مليون دولار أمريكي. وستقوم إدارة الصندوق بإعادة تقييم هذا الوضع خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

7- والسبب في تعزيزات الاحتياطي العام في هذا الوقت بالذات، هو دعم التخفيف من آثار المخاطر الجديدة وذات الصلة بالنظر إلى نموذج عمل الصندوق المتطور، بما في ذلك الأنشطة الافتراضية المعززة، وجعل الاحتياطي العام أكثر مرونة وتبسيطا من خلال عملية استعراض سنوية.

## ثانياً - الخلفية

8- أنشأ مجلس المحافظين الاحتياطي العام عام 1980 لمواجهة المخاطر المحتملة لتجاوز الالتزامات لموارد الصندوق نتيجة لما يلي:

- التقلبات في أسعار الصرف؛
  - احتمالات التأخير في استلام مدفوعات خدمة القروض؛
  - احتمالات التأخير في استرداد المبالغ المستحقة للصندوق من استثمار أصوله السائلة؛
  - خطر الإفراط بالالتزام الناجم عن تراجع قيمة الأصول بسبب تقلبات في القيمة السوقية للاستثمارات.
- 9- وفي عام 1999، أقر مجلس المحافظين<sup>2</sup> بالحاجة إلى توفير تغطية إضافية للصندوق لمواجهة احتمال خطر تجاوز الالتزامات للموارد الذي قد ينجم عن انخفاض قيمة الأصول بسبب تقلبات القيمة السوقية للاستثمارات.
- 10- وحينما أنشئ الاحتياطي العام، فوض مجلس المحافظين المجلس التنفيذي بسلطة الموافقة على عمليات التحويل المقبلة من صافي دخل الصندوق بحد أقصى قدره 100 مليون دولار أمريكي، مع مراعاة الوضع المالي للصندوق. وفي عام 1999، قرر مجلس المحافظين أن بمقدور المجلس التنفيذي تعديل سقف الاحتياطي العام من وقت إلى آخر، وبوجوب قيام المجلس التنفيذي باستعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام بصورة منتظمة.<sup>3</sup> وعلى لجنة مراجعة الحسابات،<sup>4</sup> بموجب اختصاصاتها، استعراض مدى كفاية الاحتياطي العام ورفع تقرير إلى المجلس التنفيذي مشفوعاً باستنتاجاتها وتوصياتها.
- 11- وبما يتماشى مع اللائحة المالية للصندوق (المادة 13)، أقر المجلس التنفيذي، خلال الفترة من 1980 إلى 1994، عدة عمليات تحويل من الفائض، مما رفع حجم الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي.
- 12- ومن عام 1980 إلى عام 2013، تم تحديد موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات في إطار خطة سلطة الالتزام بالموارد مقدماً. وكانت مخاطر تجاوز الالتزامات للموارد تقييم من خلال تعريف "الموارد المتاحة لعقد الالتزامات"،

<sup>2</sup> الوثيقة GC 22/L.9.

<sup>3</sup> المادة 13(ب) من اللائحة المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كما تم تعديلها من قبل مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين.

<sup>4</sup> انظر اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي ونظامها الداخلي اللذين اعتمدا في سبتمبر/أيلول 2009 (EB 2009/97/R.50/Rev.1).

التي كانت تحسب عن طريق خصم مستوى الالتزام للقروض والمنح غير المصروفة ورصيد الاحتياطي العام من بعض أصول الصندوق (السيولة، ومبالغ السندات الإذنية المطلوبة)<sup>5</sup>.

13- ومنذ مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق في عام 2011، ركزت السيناريوهات المالية ومبالغ الموارد المتاحة لعقد الالتزامات على استدامة التدفقات النقدية للصندوق على المدى الطويل. وفي جهد للحفاظ على السلامة المالية للصندوق على المدى الطويل، لا بد لإسقاطات قدرة الصندوق على عقد التزامات أن تكون أولاً وقبل كل شيء مستدامة لجهة التدفقات النقدية. وهذا يعني أن سيولة الصندوق (أي رصيد نقديته واستثماراته) يجب ألا تخل بالحد الأدنى لمتطلبات السيولة المنصوص عليها في سياسة السيولة على مدى الأربعين سنة القادمة، وأن متطلبات مساهمة الجهات المانحة بالنسبة لسيناريو برنامج القروض والمنح ما يجب أن تكون مستدامة في تجديدات الموارد المقبلة. وينص البند 2(ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق على ما يلي: "يقرر المجلس التنفيذي، من حين لآخر، نسبة موارد الصندوق التي يلتزم بها، في كل سنة مالية ... مع مراعاة قدرة الصندوق على البقاء في المدى البعيد والحاجة إلى استمرار عملياته."

14- عرض مؤخرًا، في الأعوام 2012، و2015، و2016، على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي استعراضات للاحتياطي العام، تشمل تحليلًا للمخاطر المالية الرئيسية والاستراتيجيات ذات الصلة للتخفيف من آثارها. وتمت الإشارة إلى أن أهمية الاحتياطي العام، كأداة للتصدي لبعض عوامل المخاطر المحددة لتجاوز الالتزامات للموارد، قد قلت بسبب زيادة التركيز على مستويات التدفقات النقدية والسيولة. كما أن تطور نموذج عمل الصندوق مع أنشطة الاقتراض المعززة يتطلب أيضًا آليات رصد مختلفة. لذا توفر هذه الوثيقة موجزًا محدثًا للتدابير ذات الصلة للتخفيف من المخاطر المالية، والتدابير الاحتياطية القائمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. كما أنها تشمل اقتراحًا لتعزيز الاحتياطي العام من أجل تخفيف المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتراضية.

### ثالثًا - المخاطر المالية

15- لقد كان الصندوق واعياً على الدوام لمخاطر تجاوز الالتزامات للموارد، وقد اعتمدت إدارة الصندوق عدة تدابير تساعد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على التخفيف من مثل هذه المخاطر بما يتماشى مع تطور ممارسات العمل، مثل:

- منذ عام 2012، تتم مراجعة القوائم المالية الموحدة للصندوق خارجياً من أجل دقة الحسابات وأيضاً للثبوت من فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.
- خلال عام 2014، تم تعزيز سياسة المحاسبة فيما يتعلق بعملية تخصيص الأصول المالية لتقدير الجدارة الائتمانية لجميع الأصول المالية المستحقة.
- تمت الموافقة على آلية التعويض عن المبالغ المتنازل عنها من أصول القروض الناجمة عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون مع اعتماد قرار التجديد العاشر لموارد الصندوق من قبل مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين في فبراير/شباط 2015.
- في أبريل/نيسان 2015، وافق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة عشرة بعد المائة على إطار الاقتراض السيادي (الوثيقة EB 2015/114/R.17/Re) بغرض تحديد بارامترات الاقتراض من الدول الأعضاء والمؤسسات التي

<sup>5</sup> انظر الوثيقة EB/2013/108/R.20.

تدعمها الدول، والذي تضمن قسما عن المخاطر المالية المرتبطة بأنشطة الاقتراض واستراتيجيات التخفيف من آثارها.

16- وكما تم الإبلاغ عنه خلال الاستعراضات السابقة، تعتقد الإدارة أنه يتم مواجهة مخاطر تجاوز الالتزامات للموارد بشكل فعال من خلال طرق تشغيلية ومالية، كما يلي:

- يتم التخفيف من المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف عن طريق مواعمة تعيين عملات أصول الصندوق (أموال الاستثمار والمستحقات من القروض) مع تعيين عملات الالتزامات المالية (القروض والمنح المعتمدة وغير المصروفة). ويتم الاحتفاظ بأصول الصندوق بطريقة تضمن، إلى الحد الممكن، أن توفر سيولة كافية لتلبية متطلبات الصرف بأية عملة معينة. ويجب الإشارة إلى أنه حتى وإن تم تخفيف مخاطر العملات من خلال مواعمة الأصول والالتزامات، فإن التحركات في أسعار الصرف لها مضامين كبيرة على حسابات الصندوق. وغالبية أصول الصندوق معينة بحقوق السحب الخاصة، في حين أن عملة الإبلاغ هي الدولار الأمريكي. وكما هو الحال مع أي كيان يعمل في بيئة متعددة العملات، فإن أي تقلبات مادية في سعر صرف الدولار الأمريكي/حقوق السحب الخاصة تحدث تقلبا في حسابات الصندوق عند ترجمة الأصول إلى الدولارات الأمريكية لأغراض الإبلاغ، مع تحركات إيجابية وسلبية دورية. وتحركات أسعار الصرف هي مكاسب/خسائر غير محققة في قائمة الأرباح والخسائر للصندوق، وليس لها تبعات على الاستقرار المالي للصندوق. واعتماد قروض العملة الموحدة سيحد ببطء من الأثر المحاسبي لتحركات أسعار الصرف، إذ ستكون أصول الصندوق معينة بالدولارات الأمريكية. ولتعزيز إمكانية إدارة المخاطر المتصلة بأسعار الصرف بصورة استباقية، سيعقد الصندوق اتفاقية الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والصكوك الاشتقاقية<sup>6</sup> مع المصارف الرئيسية، مما سيمكن الصندوق من الدخول في مبادلات العملات، والتحوط من المزيد من مخاطر العملات بصورة استباقية.
- تدار المخاطر المرتبطة بالتأخيرات في استرداد المبالغ المستحقة للصندوق من استثمار أصوله السائلة أساسا بتحديد تصنيفات ائتمانية حصيفة، كما يعرفها بيان سياسة الاستثمار في الصندوق. ويوجز الجدول 1 الحدود الدنيا للتصنيف الائتماني بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

<sup>6</sup> الاتفاقية الرئيسية للرابطة الدولية لصكوك المقايضة والصكوك الاشتقاقية هي الأكثر استخداما لمعاملات المشتقات المالية دوليا. وهي جزء من إطار وثائق مصممة لتمكين المشتقات المالية من أن توثق بشكل كامل ومرن. ويتألف الإطار من اتفاقية رئيسية، وجدول، وتأكيدات، وكتيبات تعاريف، وملحق للدعم الائتماني. وتنتشر الاتفاقية الرئيسية للرابطة من قبل الرابطة. والاتفاقية الرئيسية هي وثيقة يتم الاتفاق عليها بين طرفين تحدد الشروط المعيارية التي تنطبق على المعاملات التي يشترك فيها هذان الطرفان. ولا حاجة لإعادة التفاوض بشأن شروط الاتفاقية الرئيسية في كل مرة يتم الدخول في معاملة وتنطبق هذه الشروط تلقائيا.

## الجدول 1

## الحدود الدنيا للتصنيف الائتماني

بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

الحد الأدنى للتصنيفات الائتمانية حسب ستاندرد آند بورز 500 أو موديز أو فيتش	فئات الأصول المؤهلة
يتعين أن يكون الحد الأدنى للتصنيف الائتماني قصير الأجل للطرف النظير هو A-1 (وفق تصنيف ستاندرد آند بورز)، أو FI (وفق تصنيف فيتش)، أو P-1 (وفق تصنيف موديز)	سوق المال
مرتبة الاستثمار	الدخل الثابت القيمة الاسمية والمرتبطة بالتضخم
مرتبة الاستثمار	الأوراق المالية ذات الدخل الثابت الصادرة عن الحكومات أو الهيئات الحكومية على المستوى الوطني أو شبه الوطني
مرتبة الاستثمار	الجهات فوق الوطنية
AAA	الأوراق المضمونة بأصول (فقط الصادرة عن أو المضمونة من قبل هيئة حكومية)
مرتبة الاستثمار	سندات الشركات
مرتبة الاستثمار	أسهم الأسواق النشطة
يتعين أن يكون الحد الأدنى للتصنيف الائتماني قصير الأجل للطرف النظير هو A-1 (وفق تصنيف ستاندرد آند بورز) أو FI (وفق تصنيف فيتش) أو P-1 (وفق تصنيف موديز)	العقود الآجلة في العملات <sup>أ</sup>
	العقود الآجلة وعقود الخيار المتداولة في البورصات <sup>ب</sup>
	مبادلات أسعار الفائدة <sup>أ</sup>
	مبادلات العملات
	مبادلات الأصول
	مبادلات مخاطر عدم السداد <sup>أ</sup>

أ المشتقات المالية المستخدمة حصراً لأغراض التحوط.

ب يسمح بالعقود الآجلة وعقود الخيار إذا تم تداولها في سوق تبادلات مقيدة.

المصدر: القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2016.

- يفرض الصندوق على مدراء الاستثمار الخارجيين ومصرف الإيداع التزام الحيطة عند اختيار الأطراف النظيرة لعمليات الاستثمار، ولا يسمح بعمليات بيع وشراء العقود الآجلة وعقود الخيار إلا في الأسواق المالية المقيدة. أما فيما يخص الودائع لأجل وشهادات الإيداع، فإن الصندوق يستعين بأطراف نظيرة لا يقل تصنيفها الائتماني عن A-1 (تصنيف ستاندرد آند بورز) أو P-1 (تصنيف موديز).
- إن الأثر الناتج عن تقلبات كبيرة في القيمة السوقية للاستثمارات على حسابات الصندوق يرتبط بشكل وثيق بسياسة الاستثمار في الصندوق. وكأحد تدابير التخفيف، عُين جزء من حافظة استثمارات الصندوق بالتكلفة المستهلكة. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد سياسة السيولة في الصندوق مستوى أدنى لسيولة الحافظة. وقد مكنت هذه التدابير الصندوق من الحد من التقلب الإجمالي لعائدات الاستثمار، وإدارة صدمات السوق المرتبطة بالأزمة المالية بشكل فعال، وتوفير ضمان أفضل لتنفيذ التزامات الصندوق.
- منذ عام 2012، اعتمد الصندوق القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة<sup>7</sup> كتدبير إضافي لمعالجة المخاطر. وكما هو موضح في الجدول 2، كانت القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لكل فئة من فئات الأصول الموحدة

<sup>7</sup> لا تستند القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة، التي أوجدت كامتداد للقيمة المعرضة للمخاطر، إلى افتراض العوائد الموزعة في الوضع الطبيعي. وتقيس القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لسنة واحدة عند 95 في المائة متوسط الخسارة التي يمكن توقعها في قيمة حافظة ما في ظروف

ولإجمالي الحافظة أدنى من مستويات ميزنة المخاطر وأدنى مما كانت عليه في السنة السابقة. ويجب الإشارة إلى أن سياسة الاستثمار في الصندوق تخضع لاستعراضات سنوية لضمان أن تدابير معالجة المخاطر معيارية بشكل مناسب مع ظروف السوق المتطورة.

الجدول 2

القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لفئات الأصول الحالية للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 و2015

مستوى ميزانية المخاطر وفق بيان سياسة الاستثمار لسنة واحدة	القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لسنة واحدة في حافظة الاستثمارات الفعالية	
	31 ديسمبر/كانون الأول 2015	31 ديسمبر/كانون الأول 2016
8.00	6.68	1.48
2.00	-	2.25
2.00	-	1.68
4.00	0.75	0.34
15.00	4.93	4.86
9.00	7.15	6.27
27.00	7.89	9.58
<b>6.00</b>	<b>3.34</b>	<b>2.71</b>

ملاحظة: مستوى من الثقة نسبته 95 في المائة. تستند النسب المئوية إلى نماذج محاكاة تاريخية على مدى خمس سنوات.

- يتم رصد احتمالات التأخير في استلام مدفوعات خدمة القروض على أساس أسبوعي. ويدرج مخصص استهلاك في الحسابات لأي حالة عدم يقين بشأن استلام مدفوعات سداد أصل القروض وفقاً لجدول التسديد الأصلي<sup>8</sup>. وحتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ هذا المخصص نحو 60 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية،

منطرفة (أو ما يطلق عليه "الذيل الأيسر للمنحنى"). وهي تعطي مؤشراً لمتوسط القيمة التي يمكن لحافظة ما أن تخسرها على مدى أفق مستقبلي مدته عام بمستوى من الثقة نسبته 95 في المائة. وللوصول إلى هذا القياس، يعاد تحديد قيمة الحافظة (أي إخضاعها للضغط) بافتراض عدد كبير من تصورات أوضاع السوق التي تؤثر على قيمتها. وعلى سبيل المثال، فإن القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة عند نسبة 6 في المائة لحافظة قيمتها 1 000 000 دولار أمريكي تعني أن هناك احتمالاً نسبته 95 في المائة ألا يتجاوز متوسط خسائر هذه الحافظة 60 000 دولار أمريكي في سنة واحدة.

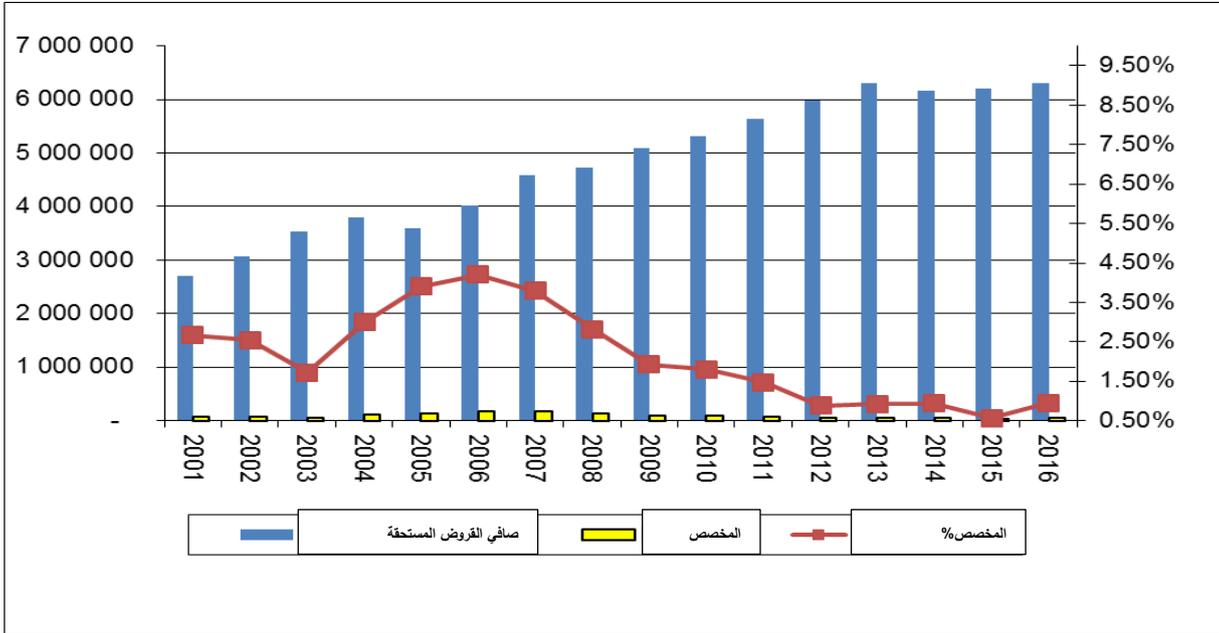
<sup>8</sup> انظر القوائم المالية الموحدة للصندوق للعام 2015 ويستند المخصص المنشأ على أساس معين إلى الفرق بين القيمة الرسمية للأصول والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة في المستقبل، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي للأصول المالية (أي سعر الفائدة النافذ محسوباً في وقت قيده أول مرة). وفي الحالات التي يتعدى فيها بدرجة معقولة من اليقين تقدير التدفقات النقدية المنتظرة لقرض ما (كما هو الأمر في كل الحالات التي تم فيها حتى هذا التاريخ إنشاء مخصص)، فإن من الجائز اتباع نهج بديل يعتمد طريقة مماثلة للمعيار المستخدم في إنشاء مخصصات لمساهمات الدول الأعضاء. ويعني ذلك إنشاء مخصص لأقساط القروض المتأخرة لمدة تزيد على 24 شهراً. كما ينشأ مخصص لأقساط القروض ذاتها المتأخرة لمدة تقل عن 24 شهراً. وحال الوصول إلى فترة الحفز هذه، فإن جميع المقادير المتأخرة في ذلك الوقت تعتبر في وضع إنشاء المخصصات، حتى في حالة القيام لاحقاً بتسديد جانب من مجموع الدين القائم. وفي الحالات التي تنقضي فيها فترة تتجاوز 48 شهراً، يتم إنشاء مخصص لكل مبالغ الأصل المستحقة للقرض المعني. والنقطة الزمنية التي يتم منها تحديد ما إذا كانت فترة ما قد انقضت هي تاريخ قائمة الموازنة. وبالنظر إلى الاتجاهات التاريخية الإيجابية للتدفقات العائدة التي لم تسجل خسائر حتى الآن، لم ينشأ الصندوق مخصصاً لاستهلاك مجمع للقرض التي لا تخضع لاستهلاك معين. بدون عائد القروض على أساس الاستحقاق المحاسبي. تُدرج فوائد ورسوم خدمة القروض ذات المقادير المتأخرة لمدة تزيد على 180 يوماً كعائد عند تلقيها فحسب. ويُتخذ ما يلزم من تدابير متابعة مع الحكومات المعنية بغية تسوية هذه الالتزامات.

أي ما يعادل 0.95 في المائة من رصيد القروض المستحقة (6 300 مليون دولار أمريكي)، وهو أقل بكثير من المتوسط التاريخي البالغ 2.1 في المائة.

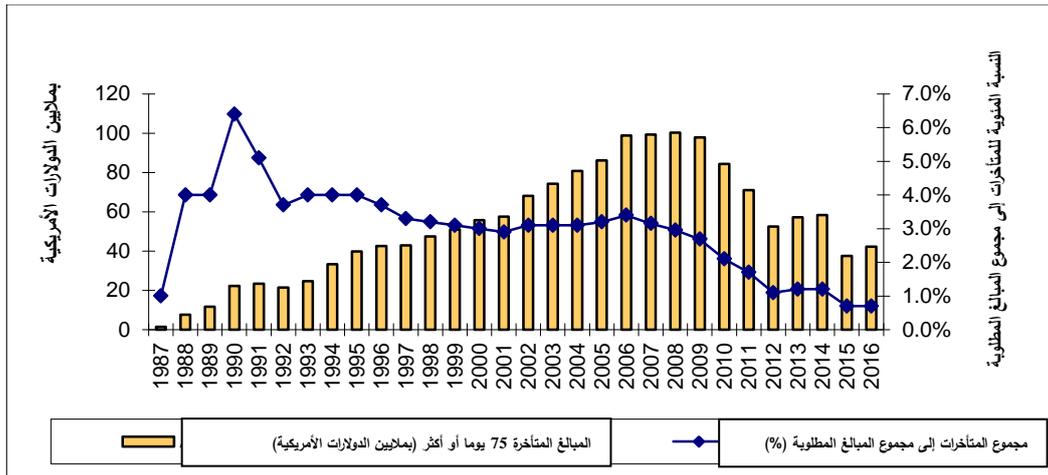
• ويعرض الشكل 1 المدرج أدناه الاتجاهات التاريخية للقروض المتأخرة، ويقارن بين رصيد مخصصات المتأخرات والقيمة الإجمالية للقروض المستحقة.

الشكل 1

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)



• وإلى جانب المخصصات المحاسبية، يتخذ الصندوق تدابير تشغيلية للتخفيف من خطر تراكم أرصدة المتأخرات، مثل وقف عمليات الصرف بالنسبة لكافة القروض التي يتأخر تسديدها لأكثر من 75 يوما، وتعليق الحافطة بأكملها. ويبين الشكل 2 بعض الاتجاهات التاريخية للقروض الهالكة للصندوق. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، كانت القروض الهالكة تعادل 0.7 في المائة، وهي نسبة دون المتوسط التاريخي إلى حد كبير.



- بحلول عام 2018، يجب على الصندوق اعتماد مبدأ المحاسبة الجديد (قسم الاستهلاك الخاص بالمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي<sup>9</sup>). وسوف ينطوي مبدأ المحاسبة هذا على سياسة استهلاك أكثر صرامة على الأصول المالية من حيث علاوة استهلاك مستحقات القروض. وبموجب المعيار 9، سيتم احتساب الاستهلاك بنهج استشرافي. وسوف يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية طوال دورة حياتها. وهذا يتطلب كيانا لكي يقدر احتمال التخلف عند البداية/الشراء وحتى نهاية فترة استحقاق الأصول المالية الأساسية، وتخصيص علاوة استهلاك تعكس المخاطر الائتمانية الضمنية (الخسائر الائتمانية المتوقعة). وسيتم تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة ورصدها بصورة مستمرة لكي تعكس التغييرات في تطور المخاطر الائتمانية للأدوات المالية الأساسية. وسوف يعزز ذلك من تدابير رصد خدمة الدين.

17- ويظهر الوضع المالي للصندوق وإدارته الاستباقية للمخاطر المالية الأساسية أيضا من النسب المالية الرئيسية:

- وكما تم توضيحه من قبل، وُضع تركيز أكبر منذ التجديد التاسع لموارد الصندوق على مستويات التدفقات النقدية والسيولة للحفاظ على السلامة المالية للصندوق على المدى الطويل. وتشمل الإدارة الحسنة لمخاطر السيولة الإبقاء على ما يكفي من النقدية والمعادلات النقدية لتلبية مصروفات القروض والمنح، وغير ذلك من التدفقات الإدارية الخارجة حالما تنشأ. وبتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016،<sup>10</sup> بقيت حالة السيولة في الصندوق قوية، حيث توفرت أصول سائلة كافية لتغطية الاحتياجات المتوقعة من الصرف لمدة تزيد على السنتين<sup>11</sup>.
- ويتم رصد مقومات الاستدامة المالية للصندوق على الأجل الطويل عن كثب من خلال نموذج للأصول والخصوم، وتعرضها لإدارة الصندوق بانتظام، وتعرضها كذلك للدول الأعضاء في الصندوق أثناء مشاورات تجديدات الموارد.
- إن مخاطر الهيكل الزمني هي المخاطر المالية الناشئة عادة بسبب عدم توافق توقيت و/أو أجل استحقاق التدفقات النقدية (أي الأصل والفوائد) بين الأصول وخصومها التمويلية. وأكثر ثلاثة مخاطر الهيكل الزمني شيوعا مخاطر التمويل، وإعادة التمويل، وإعادة الاستثمار.

<sup>9</sup> المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

<sup>10</sup> الوثيقة EB/2017/120/R.15 والوثيقة EB/2017/120/INF.4.

<sup>11</sup> سيولة الصندوق البالغة 1 334.5 مليون دولار أمريكي/صافي احتياجات المصروفات وفقا لنسبة السيولة الدنيا البالغة 582.5 مليون دولار أمريكي = 2.2 سنة.

- ولا يتعرض الصندوق بشكل كبير لمخاطر الهيكل الزمني لأنه يُموّل حصرا من رأس المال (أي بالمبالغ الاحتياطية والمساهمات)، وهو ما يعني تعريفاً أن هذا التمويل لا يستتبع مدفوعات أصول/فوائد محددة.
- وبموجب الآلية المالية الحالية (بما في ذلك الاقتراض)، وعلى الرغم من الإيرادات المحتفظ بها السالبة فإن صافي رأس المال في الصندوق موجب ووضعه المالي سليم. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، كانت نسبة رأس المال الإجمالية (المساهمات زائد الاحتياطي العام) على الأصول الإجمالية تعادل 97.3 في المائة بالقيمة الاسمية. وكمؤشر إضافي للمخاطر، يتطلب إطار الاقتراض السيادي ألا تزيد نسبة الدين/رأس المال<sup>12</sup> عن 35 في المائة. وبلغت النسبة 3.3 في المائة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016.
- وجميع معايير المخاطر المالية هي ضمن العتبات المحددة في إطار الاقتراض السيادي على النحو المعتمد في أبريل/نيسان 2015. ويرد ملخص للنسب المالية في الجدول 3، والتي تظهر القوة المالية الحالية للصندوق وقدرته على استيعاب الخسائر المحتملة.

الجدول 3

## النسب المالية حتى ديسمبر/كانون الأول 2016

العتبة	ديسمبر/كانون الأول 2016	
<60%	97.3 %	رأس المال/مجموع الأصول
>35 %	3.3 %	الدين/رأس المال
<5 %	15.9 %	السيولة
	2.3 سنوات	السيولة/احتياجات الصرف
>50 %	0.1 %	تغطية خدمة الدين

\* العتبة المحددة في الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني.

المصدر: الوثيقة EB2017/120/INF.4.

## رابعاً - المحاسبة (متطلبات الإفصاح) وآراء المراجع الخارجي

18- يحدد إطار إعداد وتقديم القوائم المالية الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية المفاهيم التي تقوم عليها هذه القوائم المعدة بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ويُعرّف العناصر المختلفة التي تتألف منها هذه القوائم. وفي هذا السياق، يعرف رأس المال بأنه: "الأموال التي يسهم بها أصحاب الأسهم، والإيرادات المحتفظ بها، والاحتياطيات التي تمثل اعتمادات الإيرادات المحتفظ بها، والاحتياطيات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال". وعلاوة على ذلك، تعتبر الاحتياطيات تصنيفاً ضمن الإيرادات المحتفظ بها لتكون بمثابة تدبير إضافي لحماية من آثار الخسائر، امتثالاً في العادة لمتطلبات قانونية. وتتألف الاحتياطيات من جميع الدخل غير المصروف الذي يبقى مستثمراً في الكيان الذي يقوم بالإبلاغ. لذا فإن الإيرادات المحتفظ بها هي اعتمادات صافي الدخل السنوي.

19- يتطلب النظام الأساسي أو قانون آخر الاحتياطيات أحياناً لإعطاء الكيان ودائنيه قدراً إضافياً من الحماية من آثار الخسائر. ووجود هذه الاحتياطيات وحجمها هي معلومات ذات صلة باحتياجات صنع القرار لدى المستخدمين.

<sup>12</sup> نسبة الدين/رأس المال هي (أ) نسبة (1) الجزء الذي يشكل أصل مجموع الديون القائمة إلى (2) مجموع المساهمات زائد الاحتياطي العام (ويعرب عنها بالنسبة المئوية)؛ (ب) المحسوبة بوصفها (مجموع أصل الديون المستحقة/المساهمات زائد الاحتياطي العام).

- 20- والتحويلات إلى تلك الاحتياطات هي اعتمادات لإيرادات محتفظ بها أكثر منها نفقات. ويشكل الاحتياطي العام للصندوق اعتمادات دخل لأغراض محاسبية. وقد أدرج بشكل منفصل في قائمة الموازنة كجزء من رأس مال الصندوق واحتياطياته منذ عام 2006. وتبقى متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي بهذا الخصوص دون تغيير منذ ذلك التاريخ.
- 21- في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، مثلت الإيرادات المحتفظ بها رصيداً سالباً قيمته 391 مليون دولار أمريكي (بالقيمة الاسمية)، بينما مثل الاحتياطي العام رصيداً إيجابياً بقيمة 95 مليون دولار أمريكي، بينما مثل إجمالي صافي رأس المال رصيداً إيجابياً قدره 7.8 مليار دولار أمريكي (بالقيمة الاسمية).
- 22- فيما يتعلق بتصنيف الاحتياطي العام ضمن رأس مال الصندوق وإيراداته المحتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، يرى المراجع الخارجي للصندوق أن الوضع سليم، وأنه يتماشى مع الوثائق ذات الصلة<sup>13</sup> التي قدمتها إدارة الصندوق دعماً لهذا التصنيف. والمراجع الخارجي ليس في وضع يتيح له التعليق على كفاية وملاءمة حجم أو مستوى الاحتياطي العام، حيث أن ذلك، وكما هو واضح، مجرد قرار إداري.

### خامساً - المقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى

- 23- عموماً، تعمل المؤسسات المالية الدولية الأخرى وفق هيكلية تمويل مختلفة، فهي تقترض من السوق وتعتبر الاحتياطات أحد مكونات رأس المال للتقليل من آثار عدم التكافؤ بين الأصول وخصوم تمويلها (مخاطر الأجل). وبصورة عامة فإن أجهزة القروض التيسيرية في المؤسسات المالية الدولية - والقريبة من الصندوق من حيث أنشطتها - لا تمتلك احتياطات مخصصة مماثلة للاحتياطي العام للصندوق في قوائم ميزانياتها، حيث أنها واثقة من الحصول على دعم المجموعة "الأم" في حال حدوث نقص في الموارد.
- 24- ونظراً للاختلافات الجوهرية المذكورة أعلاه، لم يتم إجراء مقارنة مفصلة، لأنها ما كانت لتجدي. وفيما يلي بعض المعلومات عن هيكلية رأس المال في المؤسسات المالية الدولية الأخرى:
- تتضمن الإيرادات المحتفظ بها لمجموعة البنك الدولي إيرادات من السنة الحالية والسنوات السابقة واحتياطات خاصة محددة لتغطية الخصوم المتكبدة في حال التخلف عن تسديد القروض المقدمة، بالإضافة إلى احتياطات وفوائض أخرى. ولا تدرج المؤسسة الدولية للتنمية أي مبالغ مخصصة كاحتياطي.
  - تتضمن الإيرادات المحتفظ بها لمصرف التنمية الآسيوي احتياطات وحسابات وفوائض مختلفة، مثل احتياطي خسائر القروض، والاحتياطي الخاص، والاحتياطي العادي.
  - تتضمن الإيرادات المحتفظ بها لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية احتياطياً خاصاً، منشأ لتغطية الخصوم المتكبدة في حال التخلف عن تسديد القروض المقدمة، وكذلك احتياطياً عاماً، مؤلفاً من عائد من السنوات السابقة.
  - تتضمن الإيرادات المحتفظ بها لمصرف التنمية الأفريقي بعض الاحتياطات ذات الصلة بالأصول المعينة بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر، وإعادة قياس خصوم محددة. ولا تشمل حسابات صندوق التنمية الأفريقي أي مبالغ مخصصة كاحتياطي.

<sup>13</sup> تتألف هذه الوثائق من أوراق مواقف داخلية وقرارات رسمية لمجلس المحافظين، تؤكد الأساس الأصلي لإنشاء الاحتياطي العام في عام 1980 والمبالغ المخصصة للاحتياطي العام على مدى الفترة من عام 1980 إلى عام 1993.

- تتضمن الإيرادات المحفوظ بها للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير عدة احتياطات: على وجه الخصوص، الاحتياطي الخاص المنشأ من أجل تغطية بعض حوادث الخسائر؛ واحتياطي خسائر القروض الذي يخصص إيرادات محفوظ بها من أجل تغطية خسائر القروض المحتملة؛ واحتياطي عام، يتألف من عائد من السنوات السابقة.

## سادسا - الاستنتاجات والتوصية

- 25- طوال السنوات، تم اعتماد عدة تدابير تخفيف لمعالجة المخاطر المالية التي غطاها الاحتياطي العام تاريخيا.
- 26- وبما يتماشى مع أفضل ممارسات الصناعة، واعترافا بالقيمة الحقيقية لاحتياطي رأسمالي كآلية لضمان إطار مالي سليم، وبالنظر إلى تطور نموذج عمل الصندوق مع تعزيز الأنشطة الاقتراضية - والمخاطر المتزايدة الناتجة المرتبطة بالقدرة على تلبية الالتزامات المالية المتصلة بخصوم الاقتراض - يقترح ما يلي:
- (أ) الاحتفاظ بالاحتياطي العام عند المستوى الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي. وسوف تقوم إدارة الصندوق بإعادة تقييم مستوى الاحتياطي خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛
- (ب) تعزيز الاحتياطي العام واعتباره آلية لتخفيف المخاطر وإنشاء تدابير احتياطية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالأنشطة الاقتراضية؛
- (ج) زيادة تعزيز الوضع المالي للصندوق عن طريق تخصيص حصة محددة من صافي الدخل للاحتياطي العام يمكن أن تستمد من السنوات المالية في المستقبل. وستتم الموافقة على اعتماد صافي دخل سنوي من قبل المجلس التنفيذي في سياق استعراض/اعتماد القوائم المالية المراجعة السنوية للصندوق؛
- (د) تعزيز الاحتياطي العام كآلية مرنة للتصدي للمخاطر، والتخلي عن سقف الاحتياطي العام المحدد حاليا بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي.
- 27- والمجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في مشروع القرار بشأن تعديل المادة 13 من اللائحة المالية للصندوق الوارد في الملحق والموافقة على عرضه على مجلس المحافظين لاعتماده في دورته الحادية والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط 2018.

يظهر النص الجديد بأحرف بارزة، أما النص المحذوف فيظهر مشطوباً.

## القرار .../د-41

### مشروع قرار بشأن إدخال تعديلات على اللائحة المالية للصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،  
إذ يعمل بموجب البند 2(و) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛  
وإذ يشير إلى القرار 16/د-4 والقرار 111/د-22 اللذين تم بموجبهما إنشاء احتياطي عام؛

يقرر ما يلي:

تعديل المادة 13 من اللائحة المالية للصندوق ليصبح نصها كما يلي:

مادة 13

سيتم إنشاء احتياطي عام لتغطية احتمال خطر المبالغة في عقد الالتزامات نتيجة لتقلبات سعر الصرف والأنشطة  
الاقتراضية، والتأخيرات المحتملة في استلام مدفوعات خدمة الديون، ~~أو~~ بالإضافة إلى استعادة المبالغ المستحقة للصندوق  
من الاستثمارات في الأصول السائلة.

وسيتم تنفيذ الأحكام التالية فيما يتعلق بالاحتياطي العام:

- (أ) إجراء تحويلات سنوية من صافي الدخل إلى الاحتياطي العام، يحددها المجلس التنفيذي بعد الأخذ بعين الاعتبار  
الوضع المالي في الصندوق في سياق استعراض/اعتماد القوائم المالية المراجعة السنوية للصندوق.
- (ب) وجوب قيام المجلس باستعراض كفاية موارد الاحتياطي العام بصورة منتظمة
- (ب) (ج) رهناً بملورده أعلاه، يجوز للمجلس التنفيذي تعديل سقف الاحتياطي العام من وقت إلى آخر؛
- (ج) وجوب أن يكون السحب من الاحتياطي العام مرهوناً بالموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي؛
- (د) سوف يدخل هذا القرار والتعديلات المدخلة على اللائحة المالية للصندوق حيز النفاذ عند اعتماد هذا القرار  
وسيطبق ابتداء من السنة المالية 2018.